الخلاف بين النحاة في أدوات الشرط

حسن إبراهيم اشتيوي
جامعة مصراتة

مقدمة

الخلاف لغةً واصطلاحاً:

الخلاف لغة: الخِلاف بالكسر: المخالفة، وهما مصدران للفعل خالف[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾[2]، أي مخالفة رسول الله[3]، والخلاف أعم من الضد؛ لأنَّ كل ضدين مختلفان وليس العكس[4]. والاختلاف: "افتعال من الخلاف، وهو تقابل بين رأيين فيما ينبغي انفراد الرأي فيه"[5].

الخلاف اصطلاحاً: هو "منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل"[6]، ويراد به مطلق المغايرة في القول أو الرأي أو الحالة او الهيئة أو الموقف. وقد استعمل لفظ الخلاف في النحو على معانٍ منها: المخالفة، فيقال: وقع خلاف في هذه المسألة بين هذا المذهب وذاك، وبين هذا النحوي وذاك، أي وقع بينهما تضاد في الرأي في مسألة نحوية معينة[7].

والخلافات النحوية كثيرة، منها ما هو بين البصريين والكوفيين، وقد أُلِفَتْ فيها كتب كثيرة، وهي أسهل حصرا من المسائل الواقعة بين الأفراد. وهذا جانب من هذه الخلافات، إنه الخلاف في أدوات الشرط.

---

[1] انظر: الصحاح، 1357/4، والمصباح المنير، 245/1، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص77.

[2] سورة التوبة، من الآية 81.

[3] ينظر: الصحاح 4 / 1357.

[4] ينظر الكليات، 426/1، وإسفار الفصيح، 316/1-317.

[5] التوقيف على مهمات التعاريف، ص41.

[6] كتاب التعريفات للجرجاني، ص106.

[7] انظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص77.

عرض الخلافات

الخلاف في إنْ:

اختلف النحويون في إن الشرطية، هل تكون بمعنى إذ؟ فذهب الكوفيون إلى أن (إن) الشرطية تقع بمعنى إذْ[8]، واستدلوا بأدلة نقلية منها: قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾[9]، أي إذ شاء الله. وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم–: "سلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون"[10]، أي إذ؛ لأنه لا يجوز الشك في اللحوق بهم. ومنها قول المسيب بن علي (من الكامل):

وسَمِعْتَ حَلْفَتَها التّي حَلفتْ ** إِنْ كَانَ سَمْعُك غَيْرَ ذي وَقْر[11]

أي: إذ كان سمعك.

وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى إذ[12]. واستدلوا بأدلة عقلية، وقالوا: "أجمعنا على أن الأصل في "إنْ" أن تكون شرطًا، والأصل في "إذ" أن تكون ظرفًا، والأصل في كل حرف أن يكون دالًّا على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال؛ ومَنْ عَدَلَ عن الأصل بقي مرتَهَنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه"[13]. وجاء ردُّ البصريين على أدلة الكوفيين على النحو الآتي: أمَّا الآية الكريمة فإنَّ الاستثناء قد يكون واقعا على دخولهم آمنين، والتقدير لتدخلن المسجد الحرام آمنين إن شاء الله. وقد يكون هذا الأسلوب على سبيل التأديب للعباد ليتأدبوا بذلك كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾[14].

---

[8] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، 632/2.

[9] من الآية 27 الفتح.

[10] صحيح مسلم، دار طيبة، 431/1، رقم 102 (974).

[11] البيت بلا نسبة في الإنصاف لابن الأنباري 633/2، وهو للمسيب بن علي أو للأعشى في لسان العرب صادر 44/5، وتاج العروس 295/13.

[12] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، 632/2.

[13] المصدر السابق 634/2.

[14] الآية 23 ومن الآية 24 الكهف.

الخلاف في (مهما):

أ. الخلاف في أصلها: أُخْتُلِفَ في أصلها إلى ثلاثة أقوال:

ـ القول الأول: إنَّها مركبة من (ما) الشرطية، و(ما) الزائدة، فأصلها (ماما) ثم قلبت ألف (ما) الأولى إلى هاء، فأصبحت (مهما)، وهذا هو قول الخليل بن أحمد[15].

ـ القول الثاني: إنها مركبة من (مه) بمعنى اسكت، و(ما) الشرطية، وهذا القول أجازه سيبويه[16]، وبه قال الأخفش[17]، والزجاج[18].

ـ القول الثالث: إنَّها بسيطة، غير مركبة، بل هي موضوعة من أصلها على هذا الشكل، وهو قول بعض النحاة[19]. وهو القول الذي أميل إليه؛ لأنَّ الأصل في الأشياء عدم التركيب، ولا يوجد دليل للقائلين بالتركيب[20].

ب. الخلاف في نوعها:

ذهب جمهور النحويين إلى أنَّها اسم، ولا تكون حرفاً، ومن أدلتهم في ذلك، قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[21]، حيث عاد الضمير إليها، قال ابن يعيش: "فعود الضمير إليها يدل على اسميتها"[22]. وذهب السهيلي إلى أنَّها قد تكون حرفاً[23]، واستدل على ذلك بعدم عود الضمير عليها في قول زهير بن أبي سلمى: (من الطويل).

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ** وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[24]

---

[15] انظر: الكتاب، 59/3، والمقتضب 47/2، والأصول في النحو159/2.

[16] انظر: الكتاب، 60/3.

[17] انظر المساعد، 137/3.

[18] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 369/2.

[19] انظر: شرح المفصل لابن يعيش، 266/4.

[20] انظر: تمهيد القواعد، 4329/9.

[21] الآية 132 الأعراف.

[22] شرح المفصل لابن يعيش، 266/4.

[23] انظر: المقاصد الشافية، 116/6.

[24] ديوان زهير، ص70، وهو من شواهد: الجنى الداني، ص612، وتمهيد القواعد، 433/9، والمقاصد الشافية، 116/6، وهمع الهوامع، 319/4.

فمهما –عنده– لَا مَحل لَهَا، وَأُجِيب بِأَنَّهَا خبر (تكن) و(خَلِيقَة) اسْمهَا أَو مُبْتَدأ وَاسم (تكن) ضميرها (وَمن خَلِيقَة) تَفْسِيره والظرف خبر[25]. وما ذهب إليه السهيلي وصفه المرادي بأنه غريب[26].

ج. الخلاف في هل تكون ظرفًا:

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ (مهما) اسم مجرد عن الظرفية، وذهب بعض النحاة ومنهم ابن مالك إلى أنَّها قد تأتي ظرفا، قال ابن مالك: " وإنما قلت: و"ما" و"مهما" في الأشهر؛ لأن جميع النحويين يجعلون "ما" و"مهما" مثل "مَنْ" في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب"[27]. ومن أدلته ، قول حاتم الطائي:

وإنّك مَهما تُغْطِ بَطْنَك سُؤْلَهُ ** وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أَجْمَعَا[28]

وقد انتقد الزمخشري من يعتبرها ظرفا فقال: "وهذه الكلمة في عداد الكلمات، التي يحرفها من لا يدَ لَهُ في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، ويحسب (مهما) بمعنى متى ما. ويقول: مهما جئتني أعطيتك. وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء ثم يذهب فيفسر ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[29]، بمعنى الوقت، فيلحد في آيات الله، وهو لا يشعر. وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب سيبويه"[30].

د. الخلاف في جرها بحرف الجر أو بالإضافة:

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ (مهما) لَا تُجَرُّ بِحرف وَلَا بِإِضَافَة فَلَا يُقَال: على مهما تكن أكن، وَلَا جِهَة مهما تقصد أقصد، وَذهب ابْنُ عُصْفُور إلى جواز ذَلِك كَسَائِر الأدوات[31].

---

[25] انظر همع الهوامع، 319/4.
[26] انظر الجنى الداني، ص611–612.
[27] شرح الكافية الشافية، 1625/3.
[28] ديوان حاتم الطائي، ص174.
[29] من الآية 132، الأعراف.
[30] الكشاف، 495/2–496.
[31] انظر همع الهوامع، 320/4.

الخلاف في زيادة (ما) بعد أنَّى:

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ (ما) لا تزاد بعد (أنَّى)[32]، وذهب الكوفيون إلى جواز زياتها بعد (أنَّى)[33].

الخلاف في (إذ ما):

اختلف النحويون في (إذ ما) فذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أنَّها حرف[34]، أصلها: (إذ) الظرفية زِيدَت عليها ما، فأصبحت بعد التركيب حرفا واحدا، وذهب ابن السراج[35]، وأبو علي الفارسي[36]، إلى أنَّها ظرف، واختار هذا الرأي الزبيدي[37]، وابن جني[38]، وابن معطي[39]، فـ(إذ) عندهم باقية على ظرفيتها رغم دخول (ما) عليها، واحتجوا بأنَّها قبل دخول ما كانت اسما، والأصل عدم التغيير، ورُدَّ عليهم بأنَّ التغيير قد تحقق، بدليل أنَّها كانت للماضي فصارت للمستقبل[40]. والرأي الأول أصح، قال الشاطبي: "وصار التركيب ناقلا لها عن حكم أصلها، كما كان التركيب في (إنما) و(قلما) ونحوهما ناقلاً لها. عن الحكم الأول. ولو كانت باقية على أصلها لكانت ظرفا لما مضى، ولم يصح إن تقع للجزاء"[41].

الخلاف في مَنْ:

أ. الخلاف في دلالتها: ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ (مَنْ) تكون للعاقل، قال سيبويه: "ويكون بها الجزاء للأناسي"[42]، ولا تكون لغير العاقل إلا إذا اختلط

---

[32] انظر المقرب، 274/1، والكافية الشافية، 1621/2، وتقريب المقرب، ص82.
[33] انظر همع الهوامع، 341/4.
[34] انظر الكتاب، 56/3-57، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، 259/3.
[35] انظر الأصول في النحو، 159/2.
[36] انظر الإيضاح العضدي، ص321.
[37] انظر كتاب الواضح، ص123.
[38] انظر اللمع، ص94.
[39] انظر الفصول الخمسون، ص207.
[40] انظر شرح قطر الندى، ص37.
[41] المقاصد الشافية، 113/6.
[42] الكتاب، 228/4.

بالعاقل، ويكون من باب تغليب العاقل على غير العاقل، وذهب أبو حيان الأندلسي، وابن هشام إلى أنَّها تأتي لغير العاقل إذا شبه بالعاقل[43]، وذهب قطرب إلى أنَّها تأتي لغير العاقل مطلقاً[44].

ب. الخلاف في زيادة ما بعدها: ذهب الكوفيون إلى جواز زيادة ما بعدها، فيجوز: مَنْ ما يكرمني أكرمه، والصحيح عند جمهور النحويين عدم جواز ذلك[45].

الخلاف في (ما):

أ. الخلاف في دلالتها: ذهب جمهور النحويين إلى أنَّها تأتي لغير العاقل ولصفات العاقل[46]، وذهب بعض النحويين إلى أنّها تأتي في الغالب لغير العاقل، ولصفات غير العاقل، وتأتي للعاقل قليلاً.[47]، وذهب بعض النحويين، منهم ابن درستويه، وابن خروف إلى أنَّها تأتي للعاقل مطلقاً[48].

ب. الخلاف في مجيئها ظرفا: ذهب جمهور النحاة إلى أنَّها اسم شرط مجرد عن الظرفية، وذهب ابن مالك، وغيره إلى أنَّها تأتي ظرفاً[49]، واستدل على ذلك بكلام العرب، ومنه قول الفرزدق (من الطويل):

فَما تَحْيَ لا أَرْهَبْ وإنْ كُنتُ جارِماً ** وَلَوْ عَدّ أعدائي عَليّ لَهُمْ ذَحْلاً[50]

ج. الخلاف في زيادة (ما) بعدها: أجاز الكوفيون زيادة ما بعدها، والصحيح عند جمهور النحويين عدم جواز زيادتها[51].

---

[43] انظر رأي أبي حيان في: البحر المحيط 180/1، وانظر رأي ابن هشام في: شرح اللمحة البدرية، 364/1.

[44] انظر شرح الرضي، 55/3، وهمع الهوامع، 315/1.

[45] همع الهوامع، 341/4.

[46] انظر المقتضب، 52/2، والمرتجل، ص271.

[47] انظر شرح الرضي، 55/3.

[48] انظر همع الهوامع، 315/1.

[49] انظر شرح الكافية الشافية، 1625/3، وتمهيد القواعد، 4335/9.

[50] ديوان الفرزدق، ص467.

الخلاف في (لمَّا):

اختلف النحويون في (لمَّا) الشرطية فذهب سيبويه[52]، وكثير من النحويين إلى أنَّها حرف وجود لوجود[53]، وذهب ابن السراج[54]، والزجاجي[55]، وأبو علي الفارسي[56]، وبعض النحاة إلى أنَّها ظرف بمعنى حين، قال ابن السراج: "وتقول: لما جئتَ جئتُ، فيصيرُ ظرفًا".[57] وقد رَجَّحَ المرادي قول سيبويه ومن نحا نحوه، وذكر خمسة أسباب للترجيح. فقال: "أحدها: أنَّها ليس فيها شيء من علامات الأسماء. والثاني: أنَّها تقابل لو. وتحقيق تقابلهما أنَّك تقول: لو قام زيد قام عمرو، ولكنه لمَّا لم يقم لم يقم. والثالث: أنَّها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها، كما قال أبو علي. ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعاً فيها؛ لأنَّ العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه. وأنت تقول: لمَّا قمت أمسِ أحسنت إليك اليوم. وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾[58]. والمراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم؛ لأنَّ ظلمهم متقدم على إنذارهم، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم. والرابع: أنَّها تشعر بالتعليل، كما في الآية المذكورة، والظروف لا تشعر بالتعليل. وبهذا استدل ابن عصفور على حرفيتها. والخامس: أنَّ جوابها قد يقترن بـ إذا الفجائية، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾[59]، وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها"[60].

---

[51] انظر همع الهوامع، 341/4.
[52] انظر الكتاب، 234/4، والكافية الشافية، 1643/3.
[53] انظر معاني الحروف للرماني، ص122، والكافية الشافية، 1644/2، ورصف المباني، ص284، والجنى الداني، ص594.
[54] انظر الأصول في النحو، 157/2.
[55] انظر حروف المعاني، ص11.
[56] انظر الإيضاح العضدي، ص319.
[57] الأصول في النحو، 157/2.
[58] من الآية 59، الكهف.
[59] الآية 47، الزخرف.
[60] الجنى الداني، ص594-595.

الخلاف في (أمَّا):

اُخْتُلِفَ في أصلها: فذهب جمهور النحاة إلى أنَّها بسيطة[61]، وذهب ثعلب إلى أنَّها مركبة من إنْ الشرطية وما وحذف فعل الشرط بعدها، ففتحت همزة (إنْ) [62].

الخلاف في لو:

ذهب أكثر النحويين إلى أنَّ (لو) حرف امتناع لامتناع، وأنَّ الممتنع هو الثاني وهو جواب الشرط؛ لامتناع حصول الأول وهو فعل الشرط[63]، قال سيبويه: "وأما لو فَلِمَا كان سيقع لوقوع غيره"[64]. وقال ابن السراج: "لأنه لم يقع الأول لَمْ يقع الثاني"[65]. وذهب بعض النحويين، منهم: ابن الحاجب[66]، وابن الخبَّاز[67]، والرضي[68]، وابن القواس[69]، إلى أنَّ الممتنع هو الأول؛ لامتناع الثاني.

الخلاف في حيثما:

ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أنَّ (حيث) لا يجازى بها إلا إذا اقترنت بما[70]، قال المبرد: "وَلَا يكون الْجَزَاء فِي إِذْ وَلَا فِي حَيْثُ بِغَيْر مَا لِأَنَّهُمَا ظرفان يضافان إِلَى الْأَفْعَال وَإِذا زِدْت على كل وَاحِد مِنْهُمَا مَا منعتا الْإِضَافَة فعملتا"[71].

---

[61] انظر الأزهية ص144، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس 1150/2، وتوضيح المقاصد للمرادي 1305/3، والجنى الداني ص522.

[62] انظر الجنى الداني ص523.

[63] انظر معاني الحروف للرماني ص101، وشرح المفصل لابن يعيش 156/8.

[64] الكتاب 224/4.

[65] الأصول في النحو 211/2.

[66] انظر شرح الرضي 275/1.

[67] انظر همع الهوامع 344/4.

[68] انظر شرح الرضي 451/4.

[69] انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس 114/1.

[70] انظر الكتاب 221/4، والأصول في النحو 160/2، والتبصرة والتذكرة 408/1، والأزهية ص98، وشرح المقمة المحتسبة 247/1، والمرتجل ص272، وشرح المفصل لابن يعيش 92/4، وشرح الكافية الشافية 1620/2، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس 328/1.

ويرجع السبب في اعتبار (ما) لازمة لـ(حيث) لكي تستعمل شرطية، أنَّ (ما) معها ليست زائدة، كما هي مع متى، وأين، التي تكون معهما زائدة، ولكنها مع (حيث) لازمة؛ إذ هي تكفها عن طلب الإضافة، فهي كافة وليست زائدة، فهي في لزوم اقترانها بـ (ما) كـ(إذ)، التي لا تكون شرطية حتى تتصل بها ما. ودخول ما عليها يخلصها من الإضافة التي تتنافى مع الشرط، قال ابن يعيش: "ولا يُجازَى بـ"حَيْثُ" كما جُوزي بأخواتها من نحوِ "أيْنَ"، و"أنى" من حيث كانت مضافة إلى الجملة بعدها. والإضافةُ مُوضِحة مُخصصةٌ، والجزاءُ يقتضي الإبهامَ، فيتنافى مع معنى الإضافة والجزاء، فلم يُجمع بينهما"[72]. وذهب الفراء إلى جواز استعمالها في الجزاء بدون ما[73]، والراجح ما ذهب إليه الجمهور؛ إذ لا دليل نقلي على استعمال العرب لـ حيث شرطية بدون(ما).

5 . الخلاف في كيف:

اختلف النحويون في استعمال كيف أداة شرط، فذهب الكوفيون إلى أن (كيف) يجازى بها كما يجازى بـ"متى" ما وأينما وما أشبههما من كلمات المجازاة[74]، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بها، واعتمد الكوفيون في اثبات ما ذهبوا إليه بأدلة عقلية: أنَّها أشبهت كلمات المجازاة في الاستفهام، فهي سؤال عن الحال، كما أنَّ أين سؤال عن المكان، ومتى سؤال عن الزمان، وأنَّ معناها مثل معاني كلمات المجازاة، وكان ردُّ البصريين بأدلة عقلية أيضا، فقالوا : إنَّها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأنَّ جوابها لا يكون إلا نكرة؛ لأنها سؤال عن الحال، وسائر أخواتها يكون جوابها بالنكرة وبالمعرفة، ولا يجوز الإخبار بها، ولا يعود الضمير عليها[75]. وقيل: إنَّ الجزم بها شاذ، فهو نظير الجزم بـ(إذا) شذوذاً[76].

---

[71] المقتضب 46/2.
[72] شرح المفصل لابن يعيش 92/4.
[73] انظر معاني القرآن للفراء 85/1.
[74] انظر همع الهوامع 321/4.
[75] انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 643/2.
[76] انظر الكناش 24/2.

الخلاف في أيّان:

أ. الخلاف في أصلها: اختلف النحويون في أصل أيّان، فقيل: أصلها (أيَّ أوان)، فخففت الهمزة من أوان بالحذف، وخففت الياء الثانية من أي بالحذف، فأصبحت: أيوان، فالتقت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء فصارت: أيّان[77].

وقيل أصلها: (أيَّ آنٍ) ومعناها: أي حين، ثمَّ خففت همزة آن بالحذف، فاتصلت الكلمتان، فأصبحت: أيَّان[78].

ب. الخلاف في عملها: ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أنَّها لا تكون شرطية، بل تستعمل استفهامية[79]، قال الرضي: "وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط"[80]. وذهب الزجاجي[81]، وابن معطي[82]، وابن عصفور[83]، وغيرهم من النحاة[84]، إلى أنَّها تستعمل أداة شرط، استنادا إلى السماع، وبهذا يتبين أنَّ قول الرضي: "وأجاز بعض المتأخرين ذلك، وهو غير مسموع"[85]. ليس صحيحا؛ والصحيح أن يقال: إنَّ المجازاة بها قليل كما صرّح بذلك ابن مالك[86]؛ لأنَّ من حفظ حجة على من لم يحفظ، ومن ذلك قول الشاعر: (من البسيط)

أيَّانَ نُؤمِنْكَ تَأمَنْ غَيْرَنَا وَإذَا ** لَمْ تُدْرِكَ الأمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا[87]

---

[77] انظر الكشاف 537/2-538، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس 325/1.

[78] انظر شرح الرضي 205/3.

[79] انظر الكتاب 235/4، والمقتضب 190/1، والأصول في النحو 136/2، وأمالي بن الشجري 261/2، وشرح المفصل لابن يعيش 106/4.

[80] شرح الرضي 205/3.

[81] انظر كتاب الجمل للزجاجي ص211.

[82] انظر الفصول الخمسون ص207.

[83] انظر المقرب 274/1.

[84] انظر تقريب المقرب ص82، وشرح الأشموني 578/3.

[85] شرح الرضي 205/3.

[86] انظر تسهيل الفوائد ص236.

[87] البيت مجهول القائل، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك 71/4، وشرح ابن عقيل 28/4، والأشموني 579/3.

ج. الخلاف في زيادة (ما) بعدها: أُخْتُلِفَ في زيادة (ما) بعد أيَّان الشرطية، والصحيح جواز زيادتها لورود السماع بذلك[88]، ومن ذلك قول أمية بن أبي عائذ: (من الطويل).

إِذَا النَّعْجَةُ الأَدْمَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ ** فَأَيَّان مَا تَعْدِلْ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلِ[89]

الخاتمة

بعد دراسة شاملة للأدوات الشرطية تبين لي: أنَّ الخلافات النحوية كانت في أغلبها، وهذه الخلافات منها ما هو بين البصريين والكوفيين، وهي: الخلاف في إن الشرطية هل تكون بمعنى إذ؟ والخلاف في (كيف) هل يجازى بها؟ والخلاف في زيادة (ما) بعد (مَنْ) الشرطية، والخلاف في زيادة (ما) بعد (ما) الشرطية.

أمَّا الخلافات الأخرى فكانت بين النحاة فيما بينهم، وتركز الخلاف في: دلالة الأداة الشرطية، مثل: الخلاف في (مَنْ) و(ما) و(لو). والخلاف في التركيب والبساطة، كالخلاف في (مهما) و(أمَّا). والخلاف في نوع الأداة، كالخلاف في: (إذ ما) و(مهما) و(لمَّا). كما وقع الخلاف في استعمال الأداة مجردة بدون (ما) ومنها الخلاف بين الجمهور والفراء في استعمال (حيث) شرطية بدون (ما).

وكان الاعتماد على الأدلة النقلية في أغلب المسائل الخلافية، واُعتمد على أدلة عقلية في بعض منها، وتنوعت الأدلة النقلية بين أدلة من القرآن الكريم، وأدلة من كلام العرب شعرا ونثرا، وكان للشعر النصيب الأوفر منها.

وممَّا لا ريب فيه أنَّ هذه الخلافات في الأدوات الشرطية، وفي غيرها من الأبواب النحوية، كانت سببا في سعة علم النحو، وتعدد مسائله.

[88] انظر: همع الهوامع 4/340-341.

[89] البيت بلا نسبة في الدرر اللوامع 2/197، وهو في شرح أشعار الهذليين لأمية بن أبي عائذ كما ذكرت سابقا، وقد ورد على النحو الآتي:
"إِذَا النَّعْجَةُ العَيْنَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ ** فَأَيَّان مَا يُعْدِلْ بِهَا الرِّئْمُ تَنْزِلِ"، انظر 2/526.

المراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم الكوفي.
- الأصول في النحو لابن السراج (ت316هـ)، تحقيق: الفتلى.
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزَّبيدي، تحقيق: علي هلالي، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، 1407هـ-1987م.
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد الصيمري من نحاة القرن الرابع، تحقيق: فتحي أحمد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1402هـ-1982م.
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ-1993م.
- تقريب المقرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة بيروت، ط 1، 1402هـ-1982م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة 1، 1422هـ-2001م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف: عبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ) تحقيق: عبد الحميد حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1410هـ-1990م.
- الجنى الداني في حروف المعاني صنعه الحسن المرادي (ت749هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ-1992م.
- حروف المعاني للزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1984م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد الشنقيطي (ت1331هـ)، تحقيق محمد باسل، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ-1999م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى شرح حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1426هـ-2005م.

- ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره، صنعة: يحيى الطائي، رواية: هشام الكلبي، تحقيق: عادل سليمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1411هـ-1990م.
- ديوان الفرزدق، ضبط: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ-1987م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1375هـ-1955م.
- شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد) بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد ابن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت778هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.
- شرح الرضى على الكافية، عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، 1996م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الحادية عشرة، 1383هـ-1963م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت672هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ-2000م.
- شرح المفصل لابن يعيش (ت643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن باشاذ (ت469هـ)، تحقيق: خالد عبدالكريم.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف إسماعيل الجوهري (ت393هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور، دار العلم للملايين.
- الفصول الخمسون لابن معطي، تحقيق: محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي.
- كتاب الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي (ت415هـ)، تحقيق: عبدالمنعم الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1413هـ-1993م.
- كتاب إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي (ت433هـ)، تحقيق: أحمد قشاش، مكتبة الملك فهد، 1420هـ.

- كتاب الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن فرهود، كلية الآداب، الرياض، ط1، 1389هـ-1969م.
- الكتاب: كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط 2، 1402هـ-1982م.
- كتاب الكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء (ت732هـ)، تحقيق: جودة المبروك، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 2، 1426هـ-2005م.
- كتاب المصباح المنير للفيومي (ت770هـ) المطبعة الأميرية، ط 5، 1922م.
- كتاب الواضح للزبيدي (ت379هـ) تحقيق: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، الأردن، ط2، 2011م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبي القاسم محمود الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد وآخرين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 1418هـ-1998م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1419هـ-1998م.
- لسان العرب لابن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت.
- اللمع في العربية تأليف أبي الفتح بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1988م.
- المرتجل في شرح الجمل لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1392هـ-1972م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بركات، مكتبة الملك فهد، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، 1422هـ-2001م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م.
- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب بيروت، ط 3، 1403هـ-1983م.

- كتاب التعريفات للجرجاني (ت816هـ)، مكتبة لبنان، 1985م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمان، ط1، 1405هـ-1985م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام الشاطبي (ت790هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، 1415هـ-1994م.
- المقرب لابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، 1392هـ-1972م.
- همع الهوامع للإمام السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون وعبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة الكويت.